



الشمول الإقتصادي بقاعاً

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

١٨ كانون الأول ٢٠١٨ | سحمر - لبنان

أيها السيدات، أيها السادة، أيها الحفل الكريم،

تكمّن أهمية لقائنا اليوم في سببين رئيسيين: الأول، هو أن توسّع الخدمات المصرفية باتجاه شتّى المناطق اللبنانية يساهم في خدمة مفهوم الإنماء المتوازن على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي لا سيما في منطقة حيوية من لبنان ألا وهي البقاع. والسبب الثاني هو أن هذه المبادرة تصب في خانة تعزيز الشمول المالي، وهو المفهوم الذي يوليه مصرف لبنان أهميةً استثنائيةً من خلال إطلاق استراتيجية متكاملة للشمول المالي على الصعيد الوطني.

إذا نظرنا إلى واقع البقاع الاقتصادي، يتبيّن لنا الحاج إيلاء هذه المنطقة اهتماماً استثنائياً، وبشكل خاص البقاع الغربي، لردم الهوة الاجتماعية-الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها هذه المنطقة وللإستفادة من الطاقات الاقتصادية والبشرية الكامنة فيها. فمنطقة البقاع تحتزن حوالي ١٣٪ من إجمالي اللبنانيين القاطنين في لبنان^١، برغم الواقع القاسي للهجرة الاغترابية والنزوح باتجاه المدن. ولا يفوتنا أن البقاع الغربي تحديداً هو منطلق لأعداد هائلة من المغتربين اللبنانيين نحو بلاد الاغتراب، خاصةً في أميركا اللاتينية، بما تشكّله هذه الظاهرة من إغناء وفرص وجسور تنموية ينبغي البناء عليها. وقد بلغت قيمة الصادرات المصادق على منشئها في غرفة زحلة والبقاع حوالي ١٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات اللبنانية، منها ٦٠٪ صادرات زراعية. فيما سجّل دخول السلع البقاعية إلى ٧٠ دولة، ٩٥٪ من هذه الصادرات يتوجه إلى الدول العربية، تصدرهم المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن^٢. أما في ما يخص واقع الحرب السورية وتداعياتها،

فالبقاع يتحمل الوزر الأكبر من هذه الآثار، حيث يستضيف النسبة الأعلى من النازحين السوريين في لبنان (٣٦٪)^٣، مما رفع الكثافة السكانية من ٣٧٠ شخص/كم^٢ إلى ٥٢٠^٤، بما يشكّله هذا من واقع له أعباؤه كما وفوائده. كما أن البقاع مرشّح لأن يكون من أبرز منصّات إعادة إعمار سوريا - ما بعد الحرب إذا ما أُحسن الاستفادة من هذه الفرصة الاقتصادية والتحضير لها.

إن واقع البقاع المالي يمثّل تحدياً لقضية الشمول المالي في لبنان، كما يوفّر مجالاً خصباً للفرص التمويلية والاستثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية: الزراعية منها والصناعية والإعمارية. لقد سجلت ودائع المصارف اللبنانية ارتفاعاً بلغ حوالي ٤٪ لغاية تشرين الأول ٢٠١٨، لتصل إلى ما يفوق ١٨٨ مليار دولار. من هنا، تشكّل الموارد المالية للمصارف اللبنانية أحد أهم العناصر الاستراتيجية التي تلعب دوراً محورياً في جسر الهوة التنموية في البقاع، كما في غيره من المناطق، وفي تقليص فجوات الإقصاء المالي. كما يبلغ معدّل فروع المصارف لكل مئة ألف شخص في لبنان ٢٤^٥، مقارنةً بـ ١٢,٥ عالمياً. ويُعَوّل على القطاع المصرفي في تعميم الوصول للخدمات المالية للمستهلكين والمدّخرين والمستثمرين اللبنانيين، وزيادة مساهمته الفعالة في تمويل المشاريع الإنتاجية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. في نظرةٍ سريعةٍ على الواقع المصرفي في البقاع، يتّضح لنا أن سبعة بالمئة من إجمالي فروع المصارف تتموضع في البقاع، والتي تحتوي على خمسة بالمئة من إجمالي الإيداعات التي تعود إلى تسعة بالمئة من إجمالي عدد المودعين. أما على صعيد التسليفات، فتبلغ حصة البقاع ثلاثة بالمئة من إجمالي التسليفات في لبنان والتي تعود إلى ثمانية بالمئة من إجمالي عدد المقترضين. كذلك يحوي البقاع سبعة بالمئة من إجمالي آلات الصراف الآلي في لبنان^٦.

إن ما تشهده الساحة المالية العالمية من تطورات أعقبت الأزمة المالية وتداعياتها، وتزامنت مع استفحال مظاهر الثورة الصناعية الرابعة، وترافقت مع تعاظم الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية، تُبرز الحاجة أكثر من أي وقتٍ مضى إلى تبني رؤيةٍ اقتصاديةٍ وماليةٍ فيها من الابتكار ما يجعلها قادرةً على تحقيق الفعالية وضمان الاستدامة في مواجهة هذه التحديات. وتأتي قضية الشمول المالي التي يتبناها مصرف لبنان في رأس قائمة أولوياته حيث يدعو إلى تسخير الابتكار وتخصيص رأس المال^٧ في سبيل تحقيق أكبر قدرٍ من المساواة والعدالة الاجتماعية المستدامة وتلبية حاجات قوى السوق إضافة إلى الأهداف الربحية والآنية^٨. كذلك فإن الابتكار في مواجهة الإقصاء المالي يتطلّب التطرق إلى الإقصاء الاجتماعي، نظراً للترابط الوثيق بين العاملين، مثل قضايا الحد من فجوات الدخل، ومحو الأمية، وتحسين البنى التحتية المادية والاتصالية^٩.

إن هدفنا، في مصرف لبنان، يبقى ترجمة تطوّر وملاءة القطاع المصرفي نمواً في الاقتصاد الحقيقي وتنميةً للموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية. في الواقع، يعود الفضل في تأمين نمو واستقرار القطاعين المصرفي والمالي في لبنان وفي تعزيز الشمول الاقتصادي إلى الأساس التنظيمي والبنوي الذي كرّسه المصرف المركزي، ويواظب على تطويره وتحسينه، بالإضافة إلى متانة المؤسسات المصرفية والمالية اللبنانية ومهنيّتها العالية. أما العناوين الأساسية التي تتمحور حولها مبادرات الشمول المالي في مصرف لبنان منذ إعلان

استراتيجيته للشمول المالي في العام ٢٠١٧ فتشمل التكنولوجيا المالية (FinTech)، والتثقيف المالي، وحماية المستهلك المالي، وتوفير قاعدة للمعلومات والبيانات، والتنظيم المالي. ختاماً، كنا قد آلينا على أنفسنا في مصرف لبنان بمواكبة مبادرات المصارف في تعزيز خدماتها المالية وافتتاح فروع لها خارج المدن الكبرى. ونحن إذ نترجم التزامنا بحضورنا اليوم في هذا المحفل المميز، ندعو المصارف اللبنانية كافة لتركيز جهودها باتجاه التوسّع في تقديم الخدمات المصرفية في المناطق النائية من وطننا خدمةً لقضية الإنماء المتوازن والشمول المالي. فليكن لقاؤنا البقاعي اليوم خطوةً إضافية على درب الألف ميل باتجاه واقعٍ مالي أكثر شموليةً ورفاهية. وشكراً.

المراجع

-
- ^١ <http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/Demographic2007-ar.pdf>
- ^٢ [/http://www.cciab.org.lb](http://www.cciab.org.lb)
- ^٣ *Lebanon Crisis Response Plan 2017 – 2020*. The Government of Lebanon and the United Nations, January 2017.
- ^٤ [/http://www.cciab.org.lb](http://www.cciab.org.lb)
- ^٥ <http://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>
- ^٦ <https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5>
- ^٧ مصرف لبنان. مديرية الإحصاءات والأبحاث.
- ^٨ <https://nextbillion.net/innovations-in-financial-inclusion-delivering-capital-to-msmes-and-growing-businesses-in-india/>
- ^٩ بوليلو، س.، ٢٠١١، *Wildcats in Banking Fields: The Politics of Financial Inclusion*. Theory and Society, Vol. 40, No. 4 (July 2011).
- ^{١٠} سارما، م. و باي، ج.، ٢٠١١. *Financial Inclusion and Development*. Journal of International Development. 23, 613–628 (2011).